باعتبارها هذه الوثائق في كل ما يتعلق بسياستها تجاه المناطق. هذا، وكانت المحكمة قد وافقت، مثلاً، على طرد الزعماء وهدم البيوت، والعقاب الجماعي (المصدر نفسه).

مطالبة بإجراء نقاش في الكنيست: وفي الكنيست، وبعد صدور قرار المحكمة، ساد الرضى داخل كتل المعارضة. فقد أعلن عضو الكنيست يوسي ساريد (المعراخ)، في رده على قرار المحكمة: «إن المحكمة تستأهل هذا الاحترام العميق بالنسبة لاعتباراتها وبالنسبة لاستقلاليتها. إن موازين العدل مهمة للمحكمة الآن بشكل خاص، لأن جميع الأجهزة الحكومية الأخرى تسير بصورة سيئة. فعندما لا يكون هناك وزراء فمن المستحسن أن يكون هناك قضاة» (عل همشمار، ١٩٨١/٢/١٧).

أما عضو الكنيست مئير نلمي (المعراخ – مبام)، فقد توجه إلى رئيس الكنيست طالباً وضع اقتراح على جدول أعمال الكنيست يقضي بمناقشة قرار محكمة العدل العليا تجاه مصادرة امتياز شركة الكهرباء العربية. وفي مذكرته التوضيحية لاقتراحه، كتب عضو الكنيست نلمي، إن المحكمة أقرت فعلاً، أن من حق الحكومة مصادرة منشآت الشركة العربية؛ ولكنها رفضت جميع التعليلات التقنية التي تقدم بها ممثلو الحكومة. وأضاف أنه يتضح من قرار المحكمة ان المطلوب هو حسم سياسي وذلك عندما يوصي القضاة، عملياً، بإعادة النقاش في الموضوع. وأضاف نلمي إنه ينبغي على الكنيست إعادة بحث الموضوع للحؤول دون حدوث إشكالات في العلاقات مع السكان العرب (المصدر نفسه).

كذلك توجهت نائبة رئيس الكنيست، حايكا غروسمان (معراخ – مبام)، بطلب إلى رئيس الكنيست، لعقد اجتماع للكنيست، في أقرب وقت ممكن لإجراء مناقشة خاصة للاقتراحات المستعجلة التي تقدمت إلى جدول أعمال الكنيست، في أعقاب قرار المحكمة بشأن مصادرة امتياز الشركة العربية. وأكدت غروسمان، في طلبها، ان قرار المحكمة يتعارض مع أقوال الوزير موداعي امام الكنيست. فقد ادعى الوزير، أمام أعضاء الكنيست، أن الاعتبارات التي أملت قرار الحكومة القاضي بمصادرة امتياز الشركة هي تقنية، في حين أقرت المحكمة، بشكل واضح وغير قابل للتأويل، ان هذه الاعتبارات سياسية (المصدر نفسه).

وعلقت صحيفة «عل همشمار»، في افتتاحيتها، على قرار المحكمة بوصفه «قراراً يطلب من محكمة العدل العليا تذكير حكومة اسرائيل وبالذات جميع سكان اسرائيل، بالمكانة القانونية الصحيحة للمناطق التي تسمى عندنا «محتفظاً بها» أنها مناطق محتلة وفقاً للقانون الدولي» (عل همشمار، ١٩٨١/٢/١٧). وأضافت: «إن ضرورة إيقاف حكومة اسرائيل أمام حقيقة وجود الخط الأخضر، الذي لا يزال خطاً دولياً، توجد وراءه أراض محتلة، تثار من جراء محاولات الحكومة ذاتها بمسح هذا الخط والتذكير لحقوق المواطنين، سكان المناطق وراء هذا الخط» (المصدر نفسه).

وعلق المراسل السياسي للصحيفة نفسها امنون كبليوك على القرار بقوله: «في أوقات متباعدة، تنزل محكمة العدل العليا ضربة قوية على رأس الحكومة، وذلك في قضية ذات علاقة بالمناطق المحتلة. وقد وردت أقوالها [المحكمة]، طبعاً، بلغة قضائية جافة. ولكن كل من يقرأ النص الكامل لقرار المحكمة الذي صدر، أمس، رداً على التماس شركة الكهرباء العربية ضد وزير الطاقة، يتبين إلى أي حد فشل الوزير موداعي والحكومة، معه في حربهما من أجل مصادرة امتياز الشركة.» إن الهدف كان واضحاً، وهو أخذ المشروع العربي الاقتصادي الكبير الموجود في المناطق المحتلة، شركة كهرباء القدس الشرقية، من أيدي الفلسطينيين. وهنا جاءت المحكمة وقالت: حتى هنا فقط. «ومن المهم أن نشير إلى أن القرار الذي نشر، أمس في القدس، يحمل توقيع القاضي يتسحاق كوهين، وهو القاضي الذي اعتاد، بصورة عامة، على الموافقة على آراء السلطات تجاه الوضع في المناطق المحتلة (وآخر نموذج له، موقفه من قضية طرد رؤساء بلديتي الخليل وحلحول) (عل همشمار، ١٩٨١/٢/١٧).

كذلك أعلن أنور نسيبة، رئيس مجلس إدارة شركة كهرباء القدس الشرقية، ان الشركة ستقدم التماساً آخر إلى المحكمة، إذا قررت وزارة الطاقة مصادرة منشآتها في مدينة القدس.